

## السلفية بين تيارين ؛ سلطويّ مستكين... وعنفيّ تكفيريّ

### فؤاد عبيتانى

الفكرة الرئيسية للسلفية في فتح باب الاجتهاد ونبذ التقليد، فيتمّ التحكم في من يملك الحق في الاجتهاد ومن يملك القدرة على ذلك، وفق مفهوم أهل الحل والعقد. غير أنّ الصحويين بداوا في تفكيك مفهوم أهل الحل والعقد عبر تحدي السلطة الروحية والقدرة العلمية لدى أفراد المؤسسة الدينية الرسمية. وكانت استراتيجيتهم الرئيسية هدم الجدران الفاصل بين مجالى السياسة والدين، لإخضاع المآكل السياسي للسلطة الدينية. فإذا تم التشكيك في علم أفراد المؤسسة الدينية أو في صدقيتهم سهل بعد ذلك حرمانهم من بطاقة العضوية في «أهل الحل والعقد»، وبذلك يفقد السياسي مصدر شرعيته الرئيسي.

يهتم علماء السلفية التقليدية، مثل أعضاء هيئة كبار العلماء والهيئة الدائمة للبحوث والإفتاء وسلك القضاء، بقضايا العقيدة والتوحيد والشرك والفرقة والمعاملات وغيرها من أمور العبادات، تاركين المجال السياسي في مجمله للسياسيين. ولذلك شاعت مقولة الصحويين عنهم بأنهم جماعة تتهم بهدم القبولين، لإخضاع المآكل التي تحوي بعض الممارسات «الشريكة» أو «البدعية». بينما تهتمّ الصوحة ب«هدم القصور» معلنة بذلك انفتاح المجالين السياسي والديني، ادحمها على الآخر.

بين هدم القبور وهدم القصور اضطرر السلفية التقليدية إلى تناول السياسة وإن كان من باب الرد على «شبهات الصحوة» أو تبرير تصرفات الحكومة، كاعتقال أسماء صحوية لامعة مثل سفر الحوالي وسلمان العودة أو علوش القرني.

بذلك تحقق الهدف الصحوي الأول، تعويم الحدود بين السياسة والدين. وحاولت الحكومة السعودية اختواء نزعّة المعارضة الصلوية عبر ثلاثة خيارات:

الأول: التعامل الأمني مع كل من يحاول الانتقاص من تفكيك الدولة أو مؤسسات الحكم.

الثاني: دعم التيارات المضادة التي يراد منها خلق حالة توازن مع المد الصحوي الجارف.

الثالث: إجراء إصلاحات شكلية، كإصدار نظام مجلس الشورى والنظام الأساسي للحكم، ونظام المناطق.

وإذ تميزت الفترة بحالة من التوازن الانتقالي للسلطة، بحكم تعرض أهل الحل فهد لعدة جملات أقتعدته عن مهامته كملك، تولى ولي عهده في ذلك الحين عبدالله بن عبد العزيز مقاليد الحكم. لكن بشكل مفيد إذ لم يكن ملكاً، ولذلك زاد التركيز على دعم التيارات المضادة، واحد من داخل السلفية ويعرف بالجامعي، والثاني بات يُعرف بالتيار الليبرالي. فازدادت حدة المواجهات حتى عصفت بالدولة موجات إرهابية جازمة تمثلت في سلسلة تفجيرات، واعتقال خالبا نثامته، وتحدث بعدة إصلاحات للسلطة وللعلماء السلفيين التقليديين. وكانت حوارات الحادي عشر من أيلول نقطة مفصلية في علاقتهم مع السلطة. وفي الثغر الجامي، نسبة إلى محمد أمان الجامي، أرضية موالية للتوازن المنشود عبر التركيز والتشديد على أهمية طاعة ولي الأمر والتوهيل من أخطار «الفتنة». ويتفق التيار الجامي مع التيار الليبرالي على مفهوم المواطنة وقصر مسؤوليات الحكام الرئيسية على الوطن. من غير التعلق بالأممية، والجامعية تختلف هنا مع التيار السلفي التقليدي الذي لم تتضح ملامح تعريفه للوطن وعلاقته بالأمّة الإسلامية.

إلى ذلك، تتفق الجامية مع الليبرالية على أهمية مكافحة الإرهاب، بينما تحفّ الحماسة قليلا حيال هذه النقطة لدى السلفيين التقليديين. وتبقى الصحوة التيار الوحيد الذي يتعامل بمنهجية مع قضية الإصلاح السياسي في المملكة إذ تجعل السياسة في مقدم الأولويات. بينما تهتم التقليدية بالصالح الديني عبر التركيز على تعليم الناس أمور دينهم. وترتكز الجامية بالاستقرار الأمني الذي لا يتحقق في نظرها إلا بالاعتصام بحبل الله جميعاً من دون تفرقة، أي بالاطاعة المطلقة لولي الأمر. وترتكز الليبرالية على الإصلاح الاجتماعي والنفصالي. وتلاحظ لدى تلك التيارات كلها اتفاقاً على الحاجة إلى الإصلاح، بيد أنّها تختلف حول تحديد هوية هذا الإصلاح ومرجعيته وخطة العمل التي ينبغي اتباعها.

الملك عبد العزيز

رجى ولي العهد السابق الأمير نايف بن عبد العزيز قبل وفاته مؤتمراً علمياً أقيم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حول السلفية، وأعلن فيه الأمير أنّ الدولة السعودية هي دولة سلفية، فالتحول من «دولة التوحيد» إلى «الدولة السلفية» ذو دلالات رمزية خطيرة؛ إذ كانت التوجه الكبرى للنظام السعودي ماضياً هي التوحيد: يوم وحد الملك عبد العزيز المكان ثم شرع في توحيد الدين ليكون له كانه.

## هل نضجت التسوية حول الكونفدرالية؟

## فلقراق أوسيتيا الجنوبية أبجازيا

### طاهر محي الدين

لم تتّم زيارة أوباما للسعودية الأبعد تعديلات كان مطلوباُ أن تحدث قبل قدومه، بدءاً من رأس بندر بوش، حليف الجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية، وقانون مكافحة الإرهاب، وتعيين الأمير مقرن ولياً للعهد السعودي، وهذا يعدّ الفتح الأكبر للتسويات السعودية إذ يشكل حالة إنقلابية داخل السياسة السعودية للعائلة السديرية المعادية لسورية. ومقرن نفسه كان عرب اللقاة التاريخي بين العامل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز ونفيح الأسد في عقد الكوث، أيضاً يعرف الطريق الموصلة إلى قصر المهاجرين في دمشق. والإشارة الأكبر صدور قرار تعيينه ولياً للعهد قبل يوم واحد من زيارة أوباما الأخيرة للسعودية، والتي أجلت أصلا عدة مرات قبل حدوثها، في إشارة إلى أنّ المشغل الأمريكي ينتظر مفاعيل التغيير في السياسة السعودية، فالمفاوضات بين الروسي والأميريكي حول أوكرانيا وباقي الملفات بدأت نار صحيفها تصل إلى الدرجة المثالية لإسناح السلطة الجديدة في معادلات الانسحاب الأميريكي من أفغانستان. وبداية الرضوخ لإعلان الانسحاب السوري، والتوصيل إلى اتفاق مع إيران حول ملفها النووي، وكان لا بد من طامنة السعودية إلى بقاء عرشها محفوظا، مقابل تخليها عن متعتها في ما يخص ملفات المنطقة وخاصة سورية، أو أنها عليها وحدها حماية أمنها عندما يغادر الأميريكي أفغانستان، وتم ذلك مبدئياً عبر تعيير أميركا وإبلاغها الجازم للسعودية بمنع تزويدها المجموعات الإرهابية المسلحة صواريخ مضادة للطيران. وتبقى لدى الأمريكي عقبة ثانية مؤازية لسعودية في العقبة «الإسرائيلية» المتعنتة تجاه السلفين السوري والإيراني والقبضية الفلسطينية، و«إسرائيل» أيضاً تعلم أنه عند انسحاب الأميريكي من آخر معاقلة في المنطقة (أفغانستان) وتوجب عليها حماية نفسها مثل السعودية، لذلك تريد أميركا جاهدة تسوية جميع الملفات في المنطقة مع الروسي قبل خروجها منها مدورة وحاصدة الخيبت، وتريد تحقيق أي مكسب والإمه لها من ريبينتها «إسرائيل»، لذلك تضغط بقوة مزيدا لإجناح مشروع كيري الذي لم تهدأ طائرته نهائياً وعودة إلى المنطقة ولقاءات مكثفة مع «الإسرائيليين» والفلسطينيين من جهة، ومع الروس من جهة أخرى.

اللقاء بين لافروف وكيري يتبادل فيه الطرفان التلميذات، إذ أبلغ الأميريكي الروسي بأنه منع تسليح الجماعات الإرهابية في سورية بمضادات الطيران، وفي المقابل أبلغ الروسي الأميريكي بأن لاية له للتدخل العسكري في أوكرانيا، لكن لا بد من إصلاحات دستورية تضمن حقوق الشعب الروسي في أوكرانيا، وتحقق حكم كونفدرالي في أوكرانيا الشرقية ذات الأغلبية الروسية، ونصّ هذا الاتفاق شرح لميركل حرقياً أثناء الاتصال الهاتفي مع الرئيس بوتين، الذي أكد على ضرورة المحافظة على حقوق الشعب الروسي في كل مكان، ضمن شرعة حق الشعوب في تقرير مصيرها بحسب ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وقد نرى ذلك قريباً في أوسيتيا الجنوبية وأبجازيا. فالروسي يفتد يوماً أنه القلب الأقوى في خريطة العالم الجديدة ضمن مجاله الحيوي أي أوراسيا التي سبق أن كتبنا عنها في مقالة سابقة عنوانها «أوكرانيا والعقدة الأرواسية والثورات البرتقالية»، ويدرك المغل الأمريكي تماماً أنّ عقبة بوتين لن تترجع عن تحقيق هدف الحلم في الوحدة الوطنية للروس وإعادة معهم تحت ما يسمى بالإتحاد السوفياتي»، وهذا ما أشرنا إليه في مقالة سابقة عنوانها «27 دقيقة هزت العالم».

ما سبق ذكره يؤكد المقالة المشهورة للقصور بوتين في دمشق سترمس خريطة العالم من جديد، وهذا ما تؤكد عدم وميا وعلى نحو متنام تقارير أجهزة استخبارات الدول الغربية والأجهزة الاستخبارية الأمريكية، والإم بنفسه قدمه فوراً في تقريره الختامي قبل نتيحة عن الملف السوري، إذ قال حرقياً «الأسد انتصر وهو باق على سدة الحكم لفترات قادمة».

ما أشبه اليوم بالأمس، 25 أيار 2000 ذكرى انتصار المقاومة وعيد التحرير. ترقبوا هذا التاريخ وأبطلوا ساعات إعلان نصركم أيها السوريون على هذا التاريخ؛ مجدداً 25 أيار 2014 عيد التحرير الثاني ودفن الإرهاب الذي تحت نعالكم وتعالج جيشكم الباسل ورجال الله، وتكريس القائد الرئيس بنشار الأسد رئيساً لألد.

(قل انظروا إننا مُنتظرون)

## البشاء

## 7/2

بذلك يجعل توحيد المملكة، أي المكان، شرطاً سابقاً على توحيد الله، فكيف يمكنه أن يعلم الناس أمور دينهم وسلطنة على عليهم؟ وبذلك تصبح شرعية الحكم، أي إدارة توحيد المكان، مستمدة من توحيد الله، فلا تتم الثانية إلا بالأولى.

رغم الخطاب التقليدي للمؤسسة الدينية السلفية المعادي للديمقراطية، الذي يصور الديمقراطية على أنها أسرع سبيل لتضييع الدين والتفريط فيه، فإن التطورات الحاصلة رامها في المنطة العربية مصر وتونس ومعلم أقاليم المنطقة في أحزاب «الإخوان المسلمين» بأسماء مستعارة، وهم في نظر العديد من قصري النظر ابطال حرروا الإسلام من سجون الأنظمة اللامائية لبناؤها به إلى السلطة:

النظام السعودي الذي كان يروج لفكرة أنّ الديمقراطية تقود إلى العلمانية وإلى ضياع الدين، يواجه اليوم تحدياً خطيراً يتمثل في عملية ديمقراطية تقدم الإسلام السياسي إلى السلطة بخططيط مشهود مع الإدارة الأميركية بلسمات صهيونية، ولم يعد ممكناً الاشتراك مع هذه الأنظمة التي يطلق عليها الإسلام السياسي في المفردات الإسلامية الفظة؛ ولذلك كان لا بد من توجه جديد يُبقي على مبدأ أنّ النظام هو «نظام الله المختار»؛ تحقق ذلك عبر التمييز بين أهل السلف المستكسِن بكتاب الله وستة رسوله، ومن يتخذ من الإسلام سيلاً للوصول إلى السلطة؛ وهذا ضمن السلفية استمرار دعم النظام مع حين تسمّى بها وأعلن أنّها الهوية الرسمية للدولة بحسب المفاهيم المعروسة في عقولهم.

التوضيح على الخريطة:

إن الصحوة التي نحاول من خلالها فهم السلفية هي عبارة عن عقيدة وسياسة؛ مزيج من الوهابية والفكر «الإخواني»، إذ تركّز على العقيدة، متوافقة مع الوهابية، وتأخذ بالفكر السياسي، وهذا خط التقائهما بالحركة «الإخوانية». وأبرز المؤثرين في الفكر الصحوي محمد قطب وعبد الرحمن الدوسري، فضلاً عن «محمد أحمد الراشد» وهو الاسم الحركي لعبد المعزم العزوي الذي ساعد في وضع إطار نظري للنشاط الحركي في الفكر الوهابي.

حاول محمد قطب، شقيق سيد قطب، أن يوفق بين الفكر الوهابي وفكر شقيقه، معتبراً موقف سيد قطب من الجاهلية والحاكمية مشابهاً لموقف محمد عبد الوهاب من الجاهلية والتوحيد؛ إذ رأى أنّ هذين الشيخين يلتقيان في هدفهما الأسنى وهو تحكيم ما أنزل الله، لكن قطب يسميه الحاكمية وعبد الوهاب يسميه التوحيد. وتنبى الصحويون مظهراً مميزاً، كلبس الغترة من دون عقال، وتقصير الثوب من دون الكعبين للرجال، والعبادة والقاعات للنساء، وبالإضافة إلى التميّز الحسي، كما أن هناك تميّز مكاني عبر تركيز نشاطهم في المخيمات الصحراوية، ما عزز انفصلهم المعنوي بالانفصال الحسي وكانت حركة تغيير فيها الرُكُز والمكان والإنسان، وكان قادة هذه الحركة يتسلسمون، على ما يذكر في كتاب «زمن الصحوة» إلى قسمين، «الإخوانيين» وهم أربع جماعات وال«سورويين» نسبة إلى «الإخواني» السوري محمد بن سرور زين العابدين، ولكل من هذه الجماعات مجلس شرعي وقيادات بارزة، ويتعدد القول حول مناع القطان أنه يشكل أصل التنظيمات التابعة للسلطة.

تلك الجماعات هي:

- جماعات «الإخوان» التي أسسها حمد الصليفيح، ولذلك سميت بـ«إخوان الصليفيح»، ومن أبرز أعضائها الذين لعبوا دوراً قيادياً ورديادياً عبدالله التركي.
  - «إخوان الفينسان» نسبة إلى سعود الفينسان.
  - «إخوان الزبير» نسبة إلى قرية الزبير في العراق والتي استقر فيها العديد من الأسر النجدية. ومن أشهر أعضائها عبدالله العقيل وعمر الدليل، وسعد الفقيه رئيس جمعية الإصلاح في لندن.
  - «إخوان الحجاز» ومن أهم روادها محمد بن عبد ربيير وعوض القرني وسعيد الغامدي.
- هذه كانت جماعات «الإخوان»، تلتها جماعات «السورويون» ومن أبرزها سلمان العودة وصلاح العطري وسفر الحوالي. وكانت لهم صفة التنظيم وهدفه من دون الإعلان عنه، لأسباب تتعلق بالسلطة التي لم تدرك وجودهم على الوجه الصحيح. وكانت الصلوة على حال من التصادم مع السلطة على عدة مستويات أهمها التشكيك في أهلية الحاكم إذا حاد عن «تعاليم الإسلام»، وهي بذلك تجعل الباب مفتوحاً لتحدي السلطة. ويشك أضعاؤها في أهلية من يسموهم بـ«علماء السلطان» أو «الفراء» الذين يتبعون المنهج الإسموني، وأبعد تصرفات الحاكم على الدوام، والتحریم الصارم لأي شكل من أشكال معارضة للسلطة. ولا استقلال للمجال السياسي، بل يجب أن يكون خاضعا لحكام الدين وشهر إشراف علماء الدين.

السلفية التقليدية:

تتبنى السلفية التقليدية خطأ واضحاً يركز على توحيد الكوهمية ومحاربة البدع وتعزير الولاء للجماعة وبالتالي لولي الأمر المتغلب. وتشغل هذه المجموعة بالشأن السياسي داخلياً، وحتى عندما تهتم بامر يتعلق بالشأن الخارجي فهي تفعل ما يتوافق مع مواقف السلطة عامة. وأبرز شخصيات هذه المجموعة الشيخ عبد العزيز بن باز ومحمد بن عظيمين وعبدالله بن منيع وصالح الحجيدان وعبد العزيز بن عبدالله آل الشيخ. وتشكل طاعة ولي الأمر منهاجاً رئيسياً لهذه المجموعة، وترى أنّ الله يضع في السلطان ما لا يضع في القرآن، أي في مركزية مفهوم ولي الأمر. وترى أنّ إعلان اتباع الكتاب والسنة شرط وحيد لتكون الحكومة شرعية والحاكم مستحقاً للبيعة. ولا تماك هذه المجموعة مفهوماً واضحاً للمواطنة أو الوطن، وما إذا كان يمكن أن يكون الوطن بدلاً من مفهوم الأمة. وتشكل هذه المجموعة المؤسسة الدينية الرسمية وتفرعاتها، مثل هيئة كبار العلماء ووزارة العدل واللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.

وهي قريبة من السلطة وتتمتع بامتيازات مادية واجتماعية كبيرة جداً تسمح لها بأن تكون اللاعب الرئيسي على خريطة التيارات الدينية في السعودية.

الجامعي:

كما ذكرنا سابقاً ترجع هذه التسمية إلى محمد أمان الجامي، وهو إثنوي الجنسيّة أقام في السعودية. لكن كُتمة أسماء أخرى ذات نغل في هذه المجموعة مثل ربيع المدخلي، وهو يمني الجنسية، أو علي الحلبي، وهو أردني الجنسية.

أبرز مقولات هذه المجموعة أنّ الإيمان هو عقيدة في القلب وأنّ الفعل مجرد شرط كمال، وبذلك، فإن الحاكم الذي يحكم بقوانين وضعية، أي غير مستمدة من الدين الإسلامي، أمر يمكن قومه والتعاشي معه. وهذا مبني على أنّ العمل بتلك القوانين هو مجرد فعل لا يمس العقيدة، أي أنّ الأنظمة السياسية العربية القائمة هي أنتملة شرعية. الحاكم شرعي بغض النظر عن أفعاله التي قد لا تتوافق مع الإسلام، وتجب طاعته لأنه ولي الأمر. الوجود في السلطة هو مصدر شرعية قائم بذاته.

الجامية تيار قريب جداً من السلطة يحمل أفكاره طيف واسع من علماء الدين شبه الرسميين الذين يتمتعون بحضور قوي في الإعلام والتعليم إذ يشكلون دعامة مهمة للنظام السياسي، لكنها في نظر المجموعات الأخرى مجموعة مرجحة، أي تبرر جميع أعمال السلطان حتى لو كان ذلك على حساب الدين.

### مجموعة أهل الحديث الألبانية

تدعى هذه المجموعة بهذا الاسم نسبة إلى ناصر الدين الألباني، وتتبنى الموقف نفسه من الإيمان والعقيدة، كما لدى الجامية، غير أنّ أفرادها لا يرون الأنظمة السياسية أنتمطة شرعية، ويرون الحكام عصاة ومذنبين، لكنهم لا يدعون إلى تحرك أو انتفاضة ضدهم، بل إلى تطوير الأنظمة القائمة لجعلها متوافقة مع تعاليم الإسلام وسعقون أنهم يتبعون حديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في التمسك بالجماعة وعدم بث الفتنة والفرقة، ما دام الحاكم لم يغلثوا كفرهم على نحو لا يبدع مجالاً للشك، وهم يحترمون موقف العلماء، ولذلك فإن مساة التقليد والاتباع أبرز شكل فكري جديد من مساةة الإتهاد. تسببت هذه المجموعة بزجاج السلطة مرات عديدة؛ ما دعا وزارة الداخلية إلى استبعاد الألباني من البلد، حتى تدخل المفتي آنذاك، الشيخ عبد العزيز بن باز، لإعادة الألباني. كما شكلت مصدر إزعاج إذ مهدت الطريق لحراك شبائي ديني متمسك بسلفي في إقناع السلطة على نحو مباشر بتغيير توجهاتها لتكون بحسب منظورهم، أقرب إلى الإسلام. ورات السلطة في ذلك مقدمة لكسر الحدود الفاصلة بين المجالين السياسي والديني.

يمكن القول إجمالاً بأن ثمة مستويين للحديث عن الخريطة السعودية، المستوى التياري والمستوى غير التياري، فعلى المستوى التياري لا تزال السلفية رغم تشعباتها الأوفر حظاً في الحضور، ورغم بروز تيار جديد يمكن تسميته بالصحوية الليبرالية ويمزج بين الليبرالية والصحوة. إنما يبقى هناك قطاع غير تياري يصعب حسابه على التيارات الإسلامية أو الليبرالية، وهو متحرك وديناميكي وأخذ في النمو بانه مجال غير تياري موجود على ميادين السلطة، ويمكن أن يشكل خطراً جودياً على السلفية في السعودية. ومن المؤشرات على تصاعد نفوذه، اختصار القدرة السلفية على التعبئة ضد الكتاب مثلاً، أو ضد النشاط الحواري النسوي.

ثمة استحقاق لمكانة السلفية في السعودية، إنما يبقى السؤال: إلى متى سيستمر التحالف بين السلفية والسلطة؟ السنوات المقبلة سوف تحمل لنا إجابات كثيرة.

تتبنى السلفية التقليدية خطأ واضحاً يركز على توحيد الكوهمية ومحاربة البدع وتعزير الولاء للجماعة وبالتالي لولي الأمر المتغلب. وتشغل هذه المجموعة بالشأن السياسي داخلياً، وحتى عندما تهتم بامر يتعلق بالشأن الخارجي فهي تفعل ما يتوافق مع مواقف السلطة عامة. وأبرز شخصيات هذه المجموعة الشيخ عبد العزيز بن باز ومحمد بن عظيمين وعبدالله بن منيع وصالح الحجيدان وعبد العزيز بن عبدالله آل الشيخ. وتشكل طاعة ولي الأمر منهاجاً رئيسياً لهذه المجموعة، وترى أنّ الله يضع في السلطان ما لا يضع في القرآن، أي في مركزية مفهوم ولي الأمر. وترى أنّ إعلان اتباع الكتاب والسنة شرط وحيد لتكون الحكومة شرعية والحاكم مستحقاً للبيعة. ولا تماك هذه المجموعة مفهوماً واضحاً للمواطنة أو الوطن، وما إذا كان يمكن أن يكون الوطن بدلاً من مفهوم الأمة. وتشكل هذه المجموعة المؤسسة الدينية الرسمية وتفرعاتها، مثل هيئة كبار العلماء ووزارة العدل واللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء.

وهي قريبة من السلطة وتتمتع بامتيازات مادية واجتماعية كبيرة جداً تسمح لها بأن تكون اللاعب الرئيسي على خريطة التيارات الدينية في السعودية.

الجامعي:

كما ذكرنا سابقاً ترجع هذه التسمية إلى محمد أمان الجامي، وهو إثنوي الجنسيّة أقام في السعودية. لكن كُتمة أسماء أخرى ذات نغل في هذه المجموعة مثل ربيع المدخلي، وهو يمني الجنسية، أو علي الحلبي، وهو أردني الجنسية.

أبرز مقولات هذه المجموعة أنّ الإيمان هو عقيدة في القلب وأنّ الفعل مجرد شرط كمال، وبذلك، فإن الحاكم الذي يحكم بقوانين وضعية، أي غير مستمدة من الدين الإسلامي، أمر يمكن قومه والتعاشي معه. وهذا مبني على أنّ العمل بتلك القوانين هو مجرد فعل لا يمس العقيدة، أي أنّ الأنظمة السياسية العربية القائمة هي أنتملة شرعية. الحاكم شرعي بغض النظر عن أفعاله التي قد لا تتوافق مع الإسلام، وتجب طاعته لأنه ولي الأمر. الوجود في السلطة هو مصدر شرعية قائم بذاته.

الجامية تيار قريب جداً من السلطة يحمل أفكاره طيف واسع من علماء الدين شبه الرسميين الذين يتمتعون بحضور قوي في الإعلام والتعليم إذ يشكلون دعامة مهمة للنظام السياسي، لكنها في نظر المجموعات الأخرى مجموعة مرجحة، أي تبرر جميع أعمال السلطان حتى لو كان ذلك على حساب الدين.

## هل تصمد السلطة في وجه الضغوط

## والغضب الأميركي؟

#### ■ رامن مصطفي

منذ تولّى الأميركي، وبموافقة فلسطينية، ملف المفاوضات كراع حصري وحيد بين الجانبين «الإسرائيلي» والفلسطينيين، وكبديل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيها، ومن الرباعية الدولية التي جعل منها الأميركي حسان طروادة وحقل التجارب في تسويق أفكاره في شخص رئيس الوزراء البريطاني الأسبق طوني بليز الذي لطالما استخدمته الإدارة الأميركية في إقناع الفلسطينيين لقبول بها، والجميع يذكر خطة الإنعاش الاقتصادي للسلطة الفلسطينية كبديل من التسوية السياسية. هذا الأميركي يمارس منذ جورج بوش الابن سياسة الجزرة والصفا في تعامله مع رئاسة السلطة ومفاوضات لأجل الإذعان والقبول بالورّي الأميركية لحل الصراع الذي بات يحلو للبحض تسميته النزاع الفلسطيني «الإسرائيلي». ومنذ فوز الرئيس الأميركي أوباما بولايته الثانية، رفعت هذه الإدارة وتيرة ضغطها على الفلسطينيين، ترغيباً عبر خطة طوني بليز الاقتصادية والمليارات الأربعة الموعودة في عمليات الإنعاش الاقتصادي، وتهيدياً، وهنا حدّث ولا حرج. فلا يستطيع أحد أن يكوي الذاكرة الفلسطينية حول المرأت العديدة التي فرض فيها الحصار المادي، عندما حجبت وعمدت العائدات المستحقة لمصلحة السلطة، والاحتجرة في البنوك «الإسرائيلية» بغية فرض القبول الفلسطيني على رؤية الحل الانتقالي وفق خطة الوزير الأميركي كيري، الذي لا يكد يغادر المنطة إلا يعود إليها مطالباً السلطة الفلسطينية بضرورة الأخذ بخطه، وفي أسوأ الأحوال للمفاوضات التي تنتهي أواخر نيسان الجاري، حتى نهاية 2014. وبدأ كيري، في توافق أميركي «إسرائيلي»، ابتزازاً واضحاً لرئيس السلطة السيد أبو مازن من خلال رفض حوكمة تنتبهاو الإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أو سلو. والهدف الوصول إلى تمديد المفاوضات، حلل السلطة الفلسطينية تخضع في نهاية المطاف لهذا الابتزاز وتمدد المفاوضات. وإن كنا لا نتمنى أن تستجيب السلطة لهذا المطلب. لكن التجارب، البعيدة منها والقريبة، دلت دوماً على الرضوخ للمشيئة والرغبة الأميركيةتين. وآخر هذه التجارب الموافقة على استئناف المفاوضات من دون العودة إلى قرارات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القاضية بعدم التوجه إلى المفاوضات قبل تجميد الاستيطان والإفراج عن أسرى ما قبل أو سلو. غير أنّ الاستيطان لا يتوقف، ولم يجمد، بل على العكس تسارعت وتيرته منذ منتصف آب الماضي، تاريخ استئناف المفاوضات، لتصل نسبته إلى 104 في المئة. والأسرى لم يفرج عنهم إلا عبر صفقة التزمت فيها السلطة بعدم التوجه إلى المنظمات والهيئات الدولية والمشاركة فيها، فحرمت هذه الصفقة الشعب الفلسطيني من ورقة الاستقواء بتلك المنظمات والهيئات والبالغة عددها 63 منظمة وهيئة، بحسب اعتراف صائب عريقات.

اليوم عاد الوزير الأميركي مجدداً إلى فلسطين المحتلة للاجتماع بكل من تنتبهاو ورئيس السلطة السيد أبو مازن الذي التقاه في عمان غداة انتهاء قمة الكويت، من دون التواصل إلى حل للمأزق الذي بلغته المفاوضات. لكن سرب أنّ الوزير كيري أبلغ أبو مازن بالقرار «الإسرائيلي» ورفضه الإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أو سلو. وتندرج الزيارة المفاجئة تحت عنوان «بذل الجهود لإنقاذ المفاوضات». وعلى وقع هذه الزيارة المشهوهة للوزير كيري تصاعدت الشروط «الإسرائيلية» وممارسة الابتزاز المكشوف من قبل حكومة تنتبهاو ومكثونات ائتلافه، ضغطاً على الإدارة الأميركية للإفراج عن الجاسوس الصهيوني «بولارد» الموقوف لدى الولايات المتحدة بتهمة التجسس، وبالتالي موافقتها الإفراج عن الأسرى مقابل تمديد المفاوضات حتى نهاية العام، وبذلك، وحتى انتهاءها يكون كيان الاحتلال الصهيوني حقق المزيد من فرض وقائعه المبدائية في التهويد والاستيطان وارتكاب المزيد من الجرائم في حق الفلسطينيين. أما السلطة فتحاول مقابل التمديد تحسين شروطها، كما تعتقد، لجهة تجميد الاستيطان والإفراج عن قادة الأسرى قبل أو سلو ومدها، والمرضى منهم والأطفال والنساء. وبين هؤلاء الأسرى القياديان البارزان النضالان أحمد سعدات ومروان البرغوثي.

على وقع العودة السريعة والمفاجئة للوزير كيري، تلرحح الأسئلة حول الأسباب والدوافع، خاصة أنّ مارتن أنديك المبعوث الأميركي للإشراف على المفاوضات نشط أخيراً في جولات مكوكية بين مفاوضي الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مقدماً أفكاراً جديدة لهما تتمحور حول تقليص أعمال الاستيطان لا تجميد مقابل التمديد وهل يحمل كيري في زيارته هذه أفكاراً أو حلولاً سحرية لإنقاذ عملياته السياسية والتي تتوقف على فشلها ونجاحها أمور كثيرة، إما مستقبلي سياسي مزدهر لكيري وحزبه من خلفه، أو أقول المستقبلي ولمطوحه السياسي في الوصول إلى البيت الأبيض. وهل سيقبل الوزير كيري ومن وراءه الرئيس أوباما هذه الهزيمة السياسية المدوية المتمثلة في فشل المفاوضات وتوقفها؟ وهل تصمد السلطة ومفاوضوها ورئيسها في وجه الضغوط والغضب الأميركي، في حين أنها تتلأف في الدوام إغضاب هذا الراعي الأميركي؟

## «قرم سورية»

إلى مزيد من العلاقات الطبيعية مع «تل أبيب» والإرتماء في أحضانها. تتحدث المعلومات، عن أنّ لمة مشروعاً «إسرائيلياً» – أميركي لبناء قدرات نوعية، بغية موازنة القدرات النووية الإيرانية، وسيشتر بعضها في دول خليجية عربية ومعروفة، رغم اتفاقات واتهامات مجموعة خمسة زائد واحد مع إيران، وذلك بموجب اتفاقيات أمنية خاصة وقُعت سرّاً قبل أكثر من عام، وقد تكون اجتماعات باراك أوباما والمحافظين الجدد في واشنطن، وفي قصر روضة خريم الملكي في مملكة القلق، أعطت إشارة البدء لنشرك تلك القدرات النووية؛ فماداً يعني ذلك؟! نحسب أنّه يتموضع ويتبلور، في البعد الإستراتيجي الآتي: فكرة التعايش مع إيران النووية، صارت مقبولة لدى «الإسرائيليين» وصار العقل الإستراتيجي الأمني «الإسرائيلي»، أكثر انهماوماً وتوتليفاً وتوتيفا لفكرة مفهوم إيران النووية، كي يحقق مزيد من المنعكس المختلفة، ومزيد من فتح قنوات الفرص المهدورة في السابق من الزاوية «الإسرائيلية» وفي مقدمها تعظيم المنافع المتوقعة لجهة التقدم في مشروع التضييع الإسرائيلي مع دول الخليج المختلفة.

ثمة تخفض للآخطار المتعددة على «إسرائيل» نفسها، عبر الضغط لإعادة تنميط العلاقات والروابط، لفصلها أو إضعاف حرارتها بين أطراف «مربع سورية، حزب الله، المقاومة الفلسطينية، وإيران» من منظار العامل الأميركي «الإسرائيلي» وبعض الدول الأوروبية، في متغير مجريات السابق الأمني الجمعي في الشرق الأوسط، الذي يعمل على إضعاف الحلقة الإيرانية، خاصة الفدرالية الروسية الضعيفة، من خلال محاولات إضعاف سورية للسته الرابعة على التوالي وإخراجها من وباقي حلقات محور المنعامة.

تقديم المعلومات، بعدم حدوث مواجهات عسكرية على المدى القصير في المنطقة، رغم وجود طائرات «إسرائيلية» مقاتلة ومنطورة، في بعض القواعد الأميركية في المنطقة ودول الجوار السوري والعراق تحديداً، مع اندلاع مواجهات دبلوماسية قوفية حول المنطة وقفها، إذ بدأت بحملة بناء الذرائع الجديدة حول موضوع صواريخ سكود وغيرها العاملة بالوقود السائل، والتي تحتاج إلى أكثر من ثلاثة أرباع الساعة لإطلاقها!؟

وهي تفتقر إلى استخدام الأزمات كأسلوب إدارة في تفعيل أزمة حملة بناء الذرائع الجديدة، سوف يؤدي إلى تفعيل أزمة داخلية لبنانية حول أسلحة حزب الله اللبناني والمقاومة، وهذا من شأنه أن يقود إلى إعادة إنشاع الساحة السياسية اللبنانية والساحات السياسية الضعيفة الأخرى، ومن الممكن أنّ يؤدي ذلك إلى قرارات دولية جديدة تستهدف قوى محور المنعامة في المنطقة، خاصة سوريا ولبنان وإيران ومحاس وحزب الله والمفاوضات الأخرى، التي قد تنشأ لاحقاً في المنطقة بعد اطلاق استراتيجية المقاومة من سورية لاستعادة الجولان السوري المحتل، بعد رغبة «الإسرائيلي» في تغيير قواعد فك الاشتباك السابقة، إذ ازليت الأبعاد من الجانب الجبري في اتجاه القنيطرة، قابله إزالة الأبعاد من الجانب السوري باتجاه الجانب الفلسطيني المحتل «إسرائيل». ذلك يمكن مكنة الحدوث والتفاعل تبعاً لمجريات متغير العامل الدولي، ومتغير بؤر الصراعات الجزيئية في الساحات السياسية الضعيفة والقوية في المنطقة.

من هذا المنطلق، وعبر هذه السياقات الأتفة، يمكن فهم ما يحصل في الحدود السورية التركية، خاصة على معبر كسب، فهذا الأخير هو قرم سورية. وما يحصل وما قد يعده ل في الجنوب السوري السابق، خاصة بعد وصف مصدر عسكري أردني بوضوح أنّ الحدود الأردنية السورية فسيفسائية بامتياز!!

www.rousanlegal.Opi.com mohd\_ahamd2003@yahoo.com

عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الاردنية

### آراء